



شبكة المعلومات الجامعية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ





شبكة المعلومات الجامعية التوثيق الالكتروني والميكروفيلم



شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأفلام قد أعدت دون أية تغيرات



يجب أن

تحفظ هذه الأفلام بعيدا عن الغبار

في درجة حرارة من ١٥-٢٥ مئوية ورطوبة نسبية من ٢٠-٤٠%

To be Kept away from Dust in Dry Cool place of
15-25- c and relative humidity 20-40%

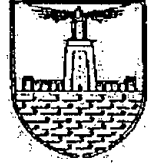


شبكة المعلومات الجامعية
@ASUNET

بالرسالة صفحات لم

ترد بالاصل





جامعة الإسكندرية
كلية الآداب
قسم علم الاجتماع

التحليل السوسيولوجي لنظام الحماية الاجتماعية فى التشريع الليبى

رسالة مقدمة من

كاملة خميس عبد الله العبيدى

لنيل درجة الدكتوراه فى الآداب - تخصص علم اجتماع

إشراف

الأستاذ الدكتور / محمد أحمد بيومى

أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب

ونائب رئيس جامعة الإسكندرية السابق

فرع دمنهور

B

٥١١٣

٢٠٠٩ م

بيانات أساسية
وتوقيعات لجنة الإشراف
والحكم على الرسالة

موضوع الرسالة : التحليل السوسيولوجي لنظام الحماية الاجتماعية في التشريع الليبي
نوع الدرجة :
ماجستير :
دكتوراه : دكتور في الآداب

مقدمة من

اسم الطالب :- كاملة خميس عبد الله (ليبية)
قسم :- الاجتماع .

التخصص الدقيق : علم الاجتماع .

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور / محمد أحمد بيومي

الأستاذ الدكتور / محمد ياسر شبل الخواجة

الأستاذ الدكتور / أحمد سليمان أبو زيد

مشرفا / عضوا التوقيع

مشرفا ورئيسا

عضوا

عضوا

التاريخ ١ / ٩ / ٢٠٠٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَءَاوَىٰ ﴿٦﴾ وَوَجَدَكَ ضَالًّا

فَهَدَىٰ ﴿٧﴾ وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَىٰ ﴿٨﴾

صدق الله العظيم

(سورة الضحى الآيات ٦-٧-٨)

إهداء:

إلى روح أبي وأمي الطاهرة
إلى كل طفل حرم من الرعاية الوالدية
إلى أبنائي وبناتي
إلى إخوتي اللذين منحوني ثقتهم وآمل أني كنت أهلاً لها

شكر وتقدير

الحمد لله حمداً كثيراً وأشكره على نعمته شكراً كبيراً، ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن. اللهم ما أصبح بي من نعمة فهو منك وحدك لا شريك لك فلك الحمد ولك الشكر. وصلى اللهم وسلم على سيدنا وحبيبنا محمداً ابن عبد الله من على لسانه بلغت رسالتك وأكملت دينك وأتممت نعمتك. تهدي النور من نشاء إنك على كل شيء قدير ... أما بعد.

استخرت الله تعالى أن تكون هذه الدراسة امتداداً للدراسات السابقة لزملائنا من الطلبة الذين تخرجوا من جامعة الإسكندرية العريقة. على أيدي علمائها القدامى ممن تشبعنا بأفكارهم من خلال كتاباتهم في مراحل دراستنا الأولى من الذين لم نعاصرهم والمحدثون ممن عاصرناهم وتعلمنا على أيديهم والذين جاءوا من بعدهم.

إن الله جلت قدرته قد وفقني ويسر لي من فضله تعالى أشرف مهنة على وجه الأرض ألا وهي خدمة اليتامى والشيوخ والعاجزين ومن في حكمهم. وقد دعت الحاجة لخدمتهم إلى القيام بهذه الدراسة، كما دعت الحاجة لإتمامها إلى الرجوع للنظريات الاجتماعية، وكتب علم الاجتماع والاقتصاد والقانون والتشريعات الاجتماعية في ليبيا على الوجه الخصوص وغيرها من الدول العربية كمصر والعراق وسوريا وتونس باعتبارها دول لمجتمعات قريبة في العادات والتقاليد والعرف من المجتمع الليبي وذلك بهدف الاستفادة.

وكان مما اشتدت الحاجة إليه الاستعانة بالعنصر الإنساني ذو الخبرة والباع الكبير في هذا المجال. فقمنا بعون الله وتوفيقه إلى تكملة هذا العمل المتواضع على يد الأستاذ الجليل / أ.د. محمد أحمد بيومي الموقرة، أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب، الذي غمرني بفيض علمه ونبل أخلاقه وخفف عني وطأة الغربة بنصحه وإرشاده ورعايته، وبالكلم الطيب، أثقل الله ميزان حسناته ورفع من درجاته فله في عنقي طوق الجميل الذي لا ينسى.

وبما أن الشكر واجب فإنني بكل التقدير والاحترام أشكر أ.د. محمد ياسر الشبل الخواجه الممتحن الخارجي على عنائه في قراءة هذا العمل آملة من الله أن يجعل ذلك في ميزان حسناته، ومهما استوحيت من كلمات الشكر والتقدير والاحترام للأستاذ الدكتور أحمد سليمان أبو زيد على كل ما قدمه لي من إرشادات وتوجيهات أثناء إشرافه على التعديلات التي أجريت على هذه الرسالة فسأكون مقصرة، إذ أتاحت لي هذه الفترة القصيرة

الكشف عن شخصيته المتواضعة ونفسه الكريمة عن كذب فله منى كل آيات الشكر والتقدير والعرفان.

وأراني وقد استوفيت عملى هذا ملزمة بكل امتنان برد الفضل إلى أهله فالشكر كل الشكر إلى كل أعضاء هيئة التدريس بقسم علم الاجتماع بجامعة الإسكندرية، وأخص بالشكر والتقدير أساتذتى الأفاضل الذين أفادوني بخبراتهم وآرائهم وملاحظاتهم عند تحكيم الاستمارة فكانوا لى نعم المرشد والمعين، إذ أضفت ملاحظاتهم وتعديلاتهم على العمل الصبغة العلمية.

ومن باب الوفاء والعرفان بالجميل أن أتقدم بالشكر إلى كل من الأستاذ الدكتور / السيد عبد العاطى على كل ما قدمه لى من دعم ومساندة، والأستاذ المساعد د. محمد البدوى والدكتور هانى خميس والدكتور عبد الحميد الرويعى والسيدة مشيرة أمين مكتبة قسم علم الاجتماع والسيدة دولت والسيدة جيهان بسكرتاريا القسم اللذين خفوا عنى بعضاً من أشكال المعاناة النفسية التى يمكن أن يمر بها أى طالب مغترب.

ولا يفوتنى أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى أناس من خارج القسم والكلية ممن كانوا سبباً فى أن أتلمذ على يد مشرفى الفاضل، وهم الأستاذ الدكتور / جمال حجر عميد كلية الآداب بجامعة الإسكندرية، والأستاذ الدكتور / حنفى هليل عميد كلية العلوم بجامعة الإسكندرية سابقاً وعميد كلية العلوم بجامعة بيروت حالياً.

وأرى أنه من باب الوفاء والعرفان بالجميل أن أتقدم بالشكر إلى أساتذة قسم علم الاجتماع فى جامعة قاريونس الذين بفضلهم وبدعمهم صُقلت شخصيتى العلمية وأخص بالذكر أ.د. عبد الله عامر الهمالى و أ.د. حسين ونيس وأ.د. صبحى قنصوص وأ.د. صالح الزين، أ.د. زينب زهرى، أ.د. سالم البيوضى، أ.د. محمد الطبولى، أ.د. لوجلى صالح، أ.د. عمران أحتيوش، أ.د. عثمان بن عامر، أ.د. عبد القادر عرابى، والدكتور عوض الاحيول وإلى كل العاملين بمكتبة كلية القانون بجامعة قاريونس.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى الدكتور إبراهيم الجيار على ما قدمه لي من إرشادات أفادت دراسي والشكر موصول إلى الأستاذ / بشير الفيتوري الأمين العام لاتحاد المعاقين على الجهد الكبير الذي بذله معي في مرحلة جمع البيانات.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل العاملين بصندوق التضامن الاجتماعي بشعبية بنغازي وأخص بالذكر الأخ / فتحى بن دردف مدير فرع صندوق التضامن الاجتماعي، الأخ / فتحى البركى رئيس قسم التغذية، والأخ / عبد الكريم العقورى رئيس وحدة شؤون العاملين، والأخت / فائزة العبيدى مدير دار الأحداث إناث والعاملين معها، والأخ/ محسن العشيبى والأخت / سليمة العبيدى بقسم المعاش الأساسى بفرع صندوق التضامن الاجتماعى بمدينة بنغازي والأخت / مسعودة الهونى والأخت / صباح شعيب. والشكر موصول لكل من قدم لى خدمة ولم يسع المجال لذكر اسمه.

والله ولى التوفيق

الباحثة

مقدمة:

تمثل الحماية الاجتماعية إحدى القضايا الهامة والضرورية التي من خلالها يعيش الإنسان في أمان ويتغلب على مشاعر الخوف والقلق في عصر تغلب عليه المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وتتفشى فيه العديد من مظاهر الحياة السلبية، وعادة ما يرتبط المفهوم الحقيقي للحماية الاجتماعية ارتباطاً وثيقاً بتحقيق مصالح البشر، وهو مقياسها للاستراتيجية ولتقييم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لذلك فقد أصبحت الحماية الاجتماعية حقاً لكل مواطن، تنص عليه المواثيق والاتفاقيات والتشريعات.

ولما كان التفاعل السلبي بين أفراد المجتمع ومؤسساته مؤشراً لغياب أنواع الحماية فهو أيضاً نتيجة طبيعية لغياب استراتيجية للعدالة الاجتماعية، ولما كان ارتفاع معدلات البطالة والزيادة في حدة الفقر وفي التهميش الاجتماعي وارتفاع نسب الجريمة، وتفشي الأمراض والأوبئة نتيجة لانعدام الأمن الاجتماعي، ودليل على أشكال الحرمان، وعلى اتساع الهوة بين فئات المجتمع الواحد، وعلى تراجع أنظمة الرعاية والحماية الاجتماعية تجاه القيام بدورها الحقيقي باعتبارها نظم توكل إليها مهمة الرفاه الاجتماعي. فإن الحاجة ملحة إلى رؤية إنسانية تضع في اعتبارها حماية الإنسان واحترام حقوقه وصون كرامته.

تأسيساً على ذلك فاق الاهتمام العالمي بقضايا الحماية الاجتماعية كل التوقعات. إذ أعلنت كل المنظمات والهيئات عن ضرورة اعتماد استراتيجيات جديدة لإدارة المخاطر واتباع برامج وخطط تنموية توفر القدر الكافي من الحماية الاجتماعية لفئات المجتمع المحتاجة، وإلى تحسين شبكة الأمان الاجتماعي وجعلها سمة دائمة من سمات الاقتصاد في البلدان النامية، مما ساعد البلدان الفقيرة منها على الحد من ظاهرة الفقر، باعتبارهم الفئة الأكثر عرضة للمعاناة والأكثر تعرضاً للمخاطر.

ووسط علامات تشير إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي، أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال تقاريرها على حق الإنسان في الوصول إلى الموارد الأساسية، والتوزيع العادل للدخل، والخدمات الصحية والغذائية، والسكن الصحي. كما أكدت أيضاً على أن منظومة الحقوق الإنسانية لا تتجزأ، بل يجب أن تتضمن كل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمعرفية، كالحق في العمل، والحق في التعليم، والصحة، وفي الإسكان والضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية.

بناءً على ذلك فإن الكثير من العلماء فى العلوم الإنسانية وعلى رأسهم علماء الاجتماع ينادون بضرورة استحداث تنظيم اجتماعى لحماية الفئات الضعيفة أو بالأحرى المهمشة فى المجتمع ويعتبرون أن الثروة الحقيقية للأمم إنما تقاس بمدى تمتع بنيتها بمباهج الحياة. وضمن هذه الاهتمامات أكد البرنامج الإغائى للأمم المتحدة (١٩٩٥) على أن لكل فرد فى المجتمع الحق فى الحصول على المساعدة من آخرين، سواء كان هؤلاء الآخرين أفراد أو جماعات أو مجتمعات أو دول، دفاعاً عن حرياتهم ومطالبهم الأساسية فى تلقى العون والمساعدة وحققهم فى الحصول على الحماية الاجتماعية الكافية وفى التمتع بالأمن الاجتماعى والاقتصادى على حد سواء.

وفى إطار هذه الاهتمامات وضح تقرير التنمية البشرية للعام ١٩٩٤م الذى تزامن مع عقد قمة التنمية الاجتماعية فى (كوبنهاجن ١٩٩٥م) مفهوم التنمية الاجتماعية والضمان الاجتماعى فى إطار التنمية البشرية متناولاً بالعرض والتحليل السوسولوجى جملة من المشاكل الاجتماعية فى مقدمتها الفقر، والبطالة، وظاهرة التفكك الاجتماعى التى تواجه نسبة كبيرة من المجتمعات خاصة المجتمعات الفقيرة، ودعت القمة لاتخاذ قرارات جادة بشأنها.

وعالج بكل الاهتمام تقرير التنمية للعام ١٩٩٧م مسألة الفقر إذ لوحظ تفاقم هذه الظاهرة نتيجة تطبيق برامج تنموية أحادية الجانب، ووضح التقرير بأن الفقر لا يكون بالضرورة نتيجة لانخفاض فى معدلات دخل الفرد فقط، وإنما الفقر قد يعنى أيضاً حرمان الفرد من ممارسة حقوقه فى الحياة، كحقه فى التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية. بمعنى آخر اهتم هذا التقرير بمفهوم الأمن البشرى بما يشمل من، الأمن الاقتصادى والأمن الغذائى، والأمن الصحى والبيئى، والأمن الشخصى والمجتمعى، والأمن المعرفى.

نتيجة كل هذه الاهتمامات برزت العديد من الدراسات المعنية بموضوع الحماية الاجتماعية على مختلف المستويات العالمية والإقليمية. متخذة فى ذلك أشكال متعددة ومتباينة لأوجه الإصلاح والأمن الاجتماعى وبإنشاء شبكات اجتماعية تنحصر مهمتها الأساسية فى حماية ورعاية أفراد المجتمع خاصة تلك الفئات المهمشة يكون هدفها الرئيسى التصدى لأوجه الحرمان البشرى والقضاء على كل مظاهر التهميش الاجتماعى، وترسيخ التضامن والتكافل والتكامل الاجتماعى الذى يستهدف كل فئات المجتمع وبدون تمييز. نظراً لتشعب قضايا الحماية الاجتماعية وتداخلها وتعدد أبعادها منذ القدم، فإن هذا الموضوع كان محط اهتمام النظريات السوسولوجية الكلاسيكية والحديثة معاً. فبداية كانت الاهتمامات السوسولوجية